



د. خالد حمود السعدون

لقد كتب الكثير عن معاهدة سنة ١٩١٥م بين الإمام عبد العزيز آل سعود وبريطانيا. فعرفت دوافعها، وحللت بنودها، وحصرت الآثار التي تترتب عليها. ولكن أمراً متصلاً بتلك المعاهدة لم يحظ باهتمام كبير. وهو توضيح المراحل التي قطعتها

المفاوضات بين الجانبين ، منذ سطرت مسودتها الأولى إلى أن صيغت بشكلها النهائي - ولذلك سأركز هنا على هذا الجانب لما له من أهمية كبيرة في التعريف بطموحات كل طرف من طرفي المعاهدة ، وما استطاع تحقيقه في الواقع من تلك الطموحات ، بما يتناسب مع القوة الفعلية التي يستند إليها .

ويمكن قبلولوج في صميم الموضوع القول إن الإمام عبد العزيز أدرك منذ استعادته الرياض سنة ١٩٠٢ أن الخطر الأكبر الذي يهدد دولته يتمثل في الدولة العثمانية لعوامل عديدة ليس هنا مجال بحثها . « ولكون بريطانيا تعبر المنافس الكبير للدولة العثمانية في منطقة الخليج رأى الإمام عبد العزيز أنه من الأفضل الاتصال بالإنجليز ومحاولة الحصول على تأييدهم له » .^(١) وبما عزز اتجاهه في هذا السيل - بلا ريب - ما شهده بنفسه من عجز الدولة العثمانية عن إلحاق الأذى بالشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت نتيجة لوقوف بريطانيا خلفه . ذلك الوقوف الذي تجسد في اتفاقية الحماية لسنة ١٨٩٩ م التي عقدت بين الطرفين . ولذلك كله قام الإمام عبد العزيز بعدة اتصالات مع السلطات البريطانية بين سنتي ١٩٠٣ و ١٩١٤ م محاولاً إقناعها بالوقوف إلى جانبه . ولكن السلطات البريطانية لم تتجاوب مع تلك الاتصالات .^(٢)

ولكن الموقف البريطاني غير المتجاوب سرعان ما تغير حين نشبت الحرب العالمية الأولى في أوروبا ، وازداد احتمال انتماء الدولة العثمانية فيها إلى جانب ألمانيا وحليفاتها . فأخذت بريطانيا تعد لمواجهة ذلك الاحتمال قبل وقوعه . وإحدى سبل الإعداد كانت محاولة كسب الإمام عبد العزيز إلى الجانب البريطاني . وكانت الخطوة الأولى في هذا السيل رسالتين وصلتا للإمام من الشيخ مبارك الصباح ومن المقيم السياسي البريطاني في الخليج تغيراته باحتمال نشوب الحرب بين الدولة العثمانية وبريطانيا ، وتعرضان رغبة الأخيرة بالحصول على مساعدته من أجل الحفاظ على السلم في بلاد العرب . وكانت الخطوة الثانية رسالة مؤرخة في الثالث من نوفمبر ١٩١٤ م وصلت للإمام من المقيم السياسي البريطاني في الخليج تعلمه بقيام الحرب مع الدولة العثمانية ، وتطلب منه الانضمام إلى شيوخ الكويت والحمرة في معاونة البريطانيين للسيطرة على البصرة . ووعده بريطانيا مقابل ذلك بالاعتراف به حاكماً مستقلاً لنجد والاحساء ، وحمايته من أي هجوم يشن عليه عن طريق البحر ، والدخول معه في علاقات تعاهدية^(٣) ، أما الخطوة الثالثة فكانت قرار إيفاد الكابتن شكسبير Shakespear إلى نجد كي يقيم اتصالاً

شخصياً مع الإمام ، وبما يؤدي إلى تحقيق الهدف البريطاني المشار إليه أعلاه (١). وهكذا تغيرت الأدوار ، فأصبحت بريطانيا هي الخريصة على كسب ود الإمام عبد العزيز ، مما جعله في موقف تفاوضي أقوى تجاهها ، وقد أدرك الإمام بموهبته السياسية ذلك الواقع فأراد استغلاله لتحقيق شروط أفضل من الجانب البريطاني ، ولذلك نجده لم يبد حماساً للتعهدات البريطانية التي وصلته ولم يرفضها ، ويدو هذا الموقف المتحفظ واضحاً في رسالة بعثها الإمام إلى الكابتن شكسبير بتاريخ التاسع من محرم ١٣٣٣ هـ/ الثاني والعشرين من نوفمبر ١٩١٤ م ، رداً على رسالة كان الكابتن قد بعثها للإمام قبل ذلك بثمانية أيام ، وقد حدد الإمام في رسالته خط سير تحركاته المقبلة في الصحراء لتمكين شكسبير من اختيار الطريق المؤدي إلى محججه ، ثم أضاف : « وآمل قوية في الله ثم في الحكومة البريطانية البنية بأن الأمر سيرتب على الوجه المطلوب لحماية الدين والشرف . وحينما سيتم الاجتماع إن شاء الله فإن أهداف الجانبين الحقيقية سوف تظهر ، ونحن إن شاء الله كما تعهدونا بالنسبة للآخرين (الترك) » (٢).

وقد لاحظ شكسبير ذلك التحفظ الواضح في رسالة الإمام ، وأشار إلى أنه ربما كان نتيجة تأثير السيد طالب النقيب الذي كان قد التحق بالإمام حينذاك (٣) حيث يحتمل أن يكون الإمام قد ناقش معه التعهدات البريطانية . وأضاف شكسبير بعد ذلك قوله : « إنني ميال للاعتقاد بأن النتيجة المحتملة لذلك ستكون محاولة من جانب ابن سعود للحصول منا على توسيع أكبر لنطاق تلك التعهدات . والموضوع لا يتطلب مني - على أية حال - مناقشته قبل أن ألتقي بالزعيم وأتأكد بالضبط مما إذا كانت أهدافه ورغباته قد تأثرت بالحرب » (٤).

كما يتضح تحفظ الإمام عبد العزيز أيضاً في رسالة بعثها في اليوم نفسه إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي رداً على رسالة كانت قد وصلته منه في تاريخ سابق وحوث ما كانت السلطات البريطانية تتوقع من الإمام القيام به من مجهود حربي ضد الدولة العثمانية .

ويُظهر التدقيق في تلك الرسالة أن الإمام عبد العزيز اكتفى بإبداء عواطف لفظية تجاه بريطانيا دون أن يلزم نفسه بشيء حيال الطلبات التي قدمتها له ، ودون أن يعلن سلباً أو إيجاباً على التعهدات التي عرضتها عليه ، مكتفياً بالقول إنه متجه للقاء شكسبير والتباحث معه بشأنها . ورغم كل ذلك التحفظ اعتبر وكيل المقيم السياسي البريطاني

في الخليج مضمون رسالة الإمام مريضاً. (٨)

وقد حدد الإمام عبد العزيز المبادئ العامة التي سيستهدفها في مباحثاته القادمة . وجاء ذلك التحديد في رسالة مؤرخة في ١٧ محرم ١٣٣٣ هـ/ ٥ ديسمبر ١٩١٤ م وجهها إلى برسي كوكس P. Cox رئيس الضباط السياسيين المرافقون للحملة البريطانية الغازية للعراق . ومما جاء في تلك الرسالة : « استلمت رسالة من صديقي الكابتن شكسبير يطلب فيها رأيي ، وقد كتبت له رداً حددت له فيه مكان اجتماعنا ، وأسأرح له في اجتماعنا الأمور التي سيوافقكم بتقرير عنها دون شك ، وهي تتصل بمصالح الجنس العربي ، وبتأكيد العلاقات القديمة بيننا وبين الحكومة البريطانية العلية . إننا نحافظون على علاقاتنا القديمة ، وليس هناك شيء يؤدي إلى تغيير موقفنا إلا الأمور التي يمكن أن تضر بهدنا والجنس العربي . إنك أفضل الناس فيما يتعلق بهذا الأمر ونأمل فيك كل خير ... » (٩)

وقد لاحظ كوكس أن الإمام عبد العزيز أكد في رسالته السالفة على اهتمامه بالناحية الدينية ، فأراد أن يبدد أي شكوك تحول في خاطره حول نوايا بريطانيا بهذا الخصوص . فكتب له رسالة جوابية مؤرخة في ٢٩ محرم ١٣٣٣ هـ/ ١٧ ديسمبر ١٩١٤ م ، جاء فيها : « غير خاف عليكم أن الحكومة البريطانية لم تكن راجية في الحرب مع تركيا ، ولكن أعمالها العدائية [تركيا] الناجمة عن مكائد ألمانيا وتخرصاتنا كانت لا تطاق لدرجة لم يعد معها خيار آخر لدينا ، ولكننا كما بينا لسكان البصرة والقرنة إننا في حرب مع حكومة تركيا لوحدها ، وليس لنا قصد ضد سكان القطر والعرب عموماً ، بل نحن على العكس نرغب في أن تصبح أصدقاءهم ومعاونتهم ، ونأمل بأنهم تحت ظل العلم البريطاني سوف يتمتعون بأقصى الحرية والعدالة في شؤونهم الدينية والدينية معاً . وفيما يتعلق بالشؤون الدينية خاصة فلسنا بحاجة لأن تكون تحت تأثير أي نوع من الخشية . فغير خاف عليك بأن للحكومة البريطانية رعايا مسلمين أكثر من أية حكومة أخرى ، وسرى في الإعلان الذي أرفق لك نسخة خطية منه أننا نعهدنا باحترام أماكن الحج المقدسة والحفاظ عليها في الحجاز والعراق معاً . » (١٠)

« وفيما يتعلق بك فإنني آمل أن أحوالك ستزدهر أكثر مما سبق نتيجة لما حدث ، لأن أراضيك ستكون بعيدة عن المضايقات والتدخلات من جانب الترك ، التي كنت تعاني منها حتى الآن ... وآمل أن يكون صديقنا الكابتن شكسبير معك عند وصول هذه الرسالة ، وسينقل لي ما يدور بينكما [من مباحثات] يمكنك أن تتق بأنها ستعامل

من قبل ومن قبل الحكومة البريطانية بكل تفهم ...»^(١١).

وبعد تلك المراسلات التمهيدية ، جاء دور المباحثات المباشرة بين الإمام والمبعوث البريطاني الكابتن شكسبير الذي وصل إلى عجم الإمام في «الحقن»^(١٢) في الحادي والثلاثين من ديسمبر ١٩١٤ م . وبعد محادثات استمرت أربعة أيام رفع شكسبير تقريراً مطولاً لحكومته استعرض في بدايته طبيعة العلاقات بين الإمام وبريطانيا خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى ثم انتقل إلى تحليل موقف الإمام بعد اندلاع تلك الحرب ، فقال : « كان الموقف بهذه الصورة : انزعاج سياسي كامل عن الحكومة البريطانية ونهرب عن الحكومة التركية ، حين استلم ابن سعود في حوالي العشرين من أكتوبر المعلومات التي تفيد بأن الكابتن شكسبير قد أرسل إليه . وفي الوقت نفسه استلم رسائل وبرقيات ووعوداً لا تحصى من الباب العالي ، ولكنه ، أملاً في أن إنفاذي لم يمن أن الحكومة البريطانية قد عادت ثانية للتفكير في التماسه القديم أن تضعه تحت حمايتها ، ظل ينهرب من الترك ، واستلم تالياً ... رسالة تعهدات وكيل المقيم المؤرخة في ١٤ ذي الحجة ١٣٣٢ هـ / ٣ نوفمبر ١٩١٤ م . وقد طلب منه في هذه الوثيقة الأخيرة أن يورط نفسه في حرب مكشوفة مع تركيا ، وبالمقابل فإن الحكومة البريطانية :

- ١ - تحميه من انتقام الترك .

- ٢ - تحميه من هجوم عن طريق البحر .

- ٣ - ونغره بأن وضعه الواقعي *de facto* في نجد والاحساء سوف يعترف به ، وأنها تستعد للدخول في علاقات تعاهدية معه .

« إن عبد العزيز المقعم بالعاطفة الوطنية تجاه بلده ، العميق الالتزام بدينه ، وذا الرغبة المكرسة لبذل جهده من أجل مواطيه بتوفير سلم وأمن دائمين لهم ، وجد نفسه الآن في موقف صعب . فهو يثق بالحكومة البريطانية أكثر من أية حكومة أخرى ، ويرغب في إقامة علاقات أمتن معها ، ودليلاً على إخلاصه لها ظل ينهرب من الترك مع ما في ذلك من بعض الخططرة عليه ، ولكن دون أن يلتزم بأهدافها [بريطانيا] . ويطلب منه الآن توريط نفسه في حرب مكشوفة مع أعدائه وأكثرهم قوة (الترك) ، ومن قبل الدولة التي أخبرتة قبل ستة أشهر بأنها لا تستطيع التدخل لصالحه ، والتي تركته حراً في التوصل إلى اتفاق مع الترك .^(١٣) حقيقة أنه استلم تعهدات من الجانب البريطاني ، ولكنها جاءت في وثيقة ليست إلا رسالة مبهمة لم تحدد إن كانت تلك التعهدات تقتصر على زمن الحرب الحاضرة فقط أو أنها تشمل المستقبل أيضاً ، ولا

تلمح إلى ما إذا كانت شروط أخرى ستطلب منه فيما بعد ، ولا يمكن اعتبارها صكاً ملزماً للجانبين في المستقبل . وفوق ذلك فإن بلده كان محوطاً من الغرب والشمال بذهنك التابعين التركيين ،^(١٤) وإذا ما كان كيد الترك وعونهم سيوجد في المستقبل اعتماداً أقوى بكثير من أن يستطيع مواجهته لوحده ، فإلى أي مدى كانت تلك التعهدات ستطبق عملياً ؟ وبالنظر لهذه الشكوك فإن خطر وضع نفسه وبلده عرضة للعداء الدائم من قبل الحكومة العثمانية وكذا تابعيها الذين يستطيعون التحرك ضده كان أكبر من أن يلتزم به بخفة ، ولكن ، دليلاً على رغبته المخلصة في معاونة الحكومة البريطانية دون تعرض نفسه للريبة دون جدوى ، فإنه أبقى ابن رشيد عاجزاً عن التحرك ، وأغرى العالم العربي من خلال النصيح والإرشاد بالتحول عن موقف ربما كان معادياً بصورة فعالة إلى آخر متعاطف بوضوح مع بريطانيا العظمى^(١٥) .

ولابد من قطع استطراد شكشير هنا للقول إن تحليله لتحفظات الإمام عبد العزيز كان مصيباً تماماً . ولكن لا يبدو كذلك تحديده لدافع تحرك الإمام ضد خصمه ابن رشيد في هذه الفترة وتصويره وكأنه الرغبة في منع ابن رشيد في الانضمام إلى الترك ضد بريطانيا . إذ تدل كل الشواهد على أنه كان استمراراً للصراع التقليدي بين الرجلين ، خاصة وأن ابن رشيد كان قد أحل قبيل ذلك باتفاقية السلام الموقعة بين الجانبين . أما الرغبة في إعاقه ابن رشيد عن القيام بأي تحرك ضد بريطانيا فكانت نتيجة للمعاهدة بين الإمام عبد العزيز وبريطانيا وليست سابقة لها . كما لا يفوتني أن أتحفظ هنا أيضاً على ما أورده شكشير عن تأثير الإمام في تحويل موقف العالم العربي من معادٍ لبريطانيا إلى متعاطف . إذ لم يحدد شكشير أو غيره الجهود التي بذلت عملياً في هذا السبيل . كذلك لم يحدد المقصود بـ « العالم العربي » ، وهل يقتصر على شبه جزيرة العرب أم العالم العربي بأكمله ؟

ونعود إلى رسالة شكشير لتعرف على كيفية إزائته لتحفظات الإمام عبد العزيز ، إذ يقول : « بذلت غاية جهدي لإزالة عوامل سوء الفهم المشار إليها أعلاه ، ولكنني وجدت لا شيء سريضي أقل من معاهدة ذات فقرات توضح بصورة صريحة التزامات كل من الجانبين ، ومن أجل بلورة ما في ذهنه اقترحت عليه تسهلاً للأمر لإرسال مسودة أولية تتضمن ما هو مستعد لقبوله وما هو راغب فيه ، فوافق على هذا ، ولي الشرف أن أرفق هنا نسخة عربية وترجمة تقريبية للمسودة . لقد فهم ابن سعود تماماً أن هذه المسودة هي مجرد محاولة لإيجاد شيء يحدد بعض الشيء العمل عليه ، ويرجع

أنها ستخضع لتعديلات كبيرة فتحذف بعض شروطها ويستبدل بعضها الآخر . وكيفما رغبت حكومة جلالتة بتغيير الشروط فيجب أن يؤخذ في الاعتبار أن ابن سعود ليست لديه نية التخلي عن موقفه المحاييد وحرية في إجراء ترتيباته الخاصة مع الترك (وهو واثق من أنه سيحصل على شيء منهم لدرجة حديثه « عن البديل ذي الأفضلية التالية » إلى أن يحصل على معاهدة موقعه ومحتومة مع الحكومة البريطانية ، وهو لن يتحرك خطوة أخرى نحو جعل الأمور أكثر سهولة لنا أو أكثر صعوبة للترك ، بقدر ما يتعلق الأمر بالحرب الراحنة ، إلى أن ينال من تلك المعاهدة بعض الضمانات المثبتة جداً لوضعه مع بريطانيا العظمى باعتبارها عملياً الدولة المسيطرة على شؤونها الخارجية suzerain . وإذا ما منح ذلك فيمكن الاعتماد عليه في استخدام موارده كلها ونفوذه المائل في بلاد العرب إلى جانبنا ، ليس في الحرب الحاضرة فقط بل وفي المستقبل أيضاً ، وفي الاستمرار بعد عقد المعاهدة بعدم التعامل مع أية دولة أجنبية أخرى دون التشاور معنا أولاً . إنه يلتزم اتخاذ قرار في أقرب فرصة ممكنة ، لأن موقفه المحاييد الآن يربكه مع الترك بصورة كبيرة . وفي حالة الإخفاق في الوصول إلى اتفاق شامل سريع جداً معنا يجب عليه - دفاعاً عن النفس ونجتها لأعمال الانتقام - أن يقدم دليلاً عملياً على نواياه للوقوف بجانب الترك . وليس في هذا القول تهديد ضمني لنا ، لأن العداء المر للترك هو تقريباً حاجس عبد العزيز ، ولكنه يعترف بأنه إذا أخفق في الحصول على الحماية البريطانية فيجب عليه أن يعقد سلاماً مع عدوه وأن يظهر له نفسه في الحال باعتباره صديقاً . فليس هنالك موقف وسط بالنسبة له »^(١٦) .

ويستدل من إصرار الإمام عبد العزيز على توقيع معاهدة واضحة محددة مع بريطانيا على ما كان يتصف به من مهارة وفهم عصري للعلاقات السياسية بين الدول ، وقد قارن أحد الباحثين موقف الإمام هذا بمواقف بقية الزعماء العرب المعاصرين ، فقال : « ولعل في هذا ما يدل على أن ابن سعود كان أكثر زعماء العرب وقتها وعياً سياسياً ، إذ اكتفى جميعهم مضطرين وغير مضطرين بقبول خطابات البريطانيين واعتبارها وثائق في حكم الاتفاق ، وبرهنت الأيام بعدها على كذب الوعود البريطانية »^(١٧) . كما تتجلى مهارة الإمام عبد العزيز التفاوضية من إدراكه لقوة موقفه نتيجة تلهف بريطانيا لكسبه إلى جانبها من ناحية ، ولوجود البديل التركي من ناحية أخرى ، وقد استمر هذا الوضع للحيلولة دون قيام بريطانيا بالمماطلة فطالب بعقد المعاهدة في أسرع وقت ، وإلا فإنه سيلجأ إلى البديل الجاهز ، أي الدولة العثمانية .

وقد دافع شكبير في تقريره المذكور آنفاً دفاعاً حاراً عن عقد المعاهدة مع الإمام عبد العزيز على ضوء ما سطره في مسودته ، وبين الزايا الكثيرة التي ستألفها بريطانيا من تلك المعاهدة ، دون تبعات جدية في الواقع ، أما مسودة المعاهدة التي أعدها الإمام عبد العزيز فكانت تتضمن ما يلي :

- ١ - إن الحكومة البريطانية ستعلن وتتعرف بأن نجد والأحساء والقطيف وملحقاتها والموانئ الخاصة بها على ساحل الخليج تابعة لي ، وهي أراضي آباءني وأجدادي ، وبأنني حاكم مستقل لها وكذلك أولادي من بعدي وورثتهم ، وأن الأراضي المذكورة أعلاه أراضٍ مستقلة ليس لأية دولة أجنبية أي حق بالتدخل فيها .
- ٢ - إن الحكومة البريطانية ستعلن حدود تلك الأراضي شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً ، برأ وبحراً ، وأنه فيما يتعلق بالبلد الذي يترحلون بين المدن المجاورة التي هي إما تحت الحماية البريطانية أو تحت الحكم البريطاني المباشر ، إذا نشبت خلافات بيني وبين زعماء المدن المذكورة وظهرت دعاوى حول هذه الأمور فيجب أن تحل طبقاً لملكية الآباء والأجداد .
- ٣ - إن كل التقاضي في أراضي جميعها سوف يظل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة حسب مذهب أحمد بن حنبل السلفي ، وسيخضع كل من يقيم هنا لذلك في جميع القضايا ، أو سيخضع للعرف السائد في المدينة التي يكون بها ، سواء أكانت رعاياي أو رعايا الدول المجاورة لأراضي ، إذ أن الفرائض الشرعية هي عمادنا ولا غنى لنا عنها .
- ٤ - لن يسمح لأي أجنبي ينيل قدر شبر من أراضي داخل الحدود التي ستعين حتى لو عن طريق المبادلة إلا بعد الرجوع إليّ والحصول على إذني .
- ٥ - بعد إقرار البنود الواردة أعلاه فإن بريطانيا العظمى ستتعهد بتوفير الحماية لأراضي ومنع كل تجاوز أو عدوان يقع عليها برأ أو بحراً ومن أية قوة كان .
- ٦ - إن بريطانيا العظمى ستعدهم السراح أو التشجيع أو توفير الملجأ للأشخاص المتهمين أو المهاربين من أراضي سواء كانوا حضراً أو بدوياً .
- ٧ - ستحترم بريطانيا رعاياي وتصون حقوقهم وتعاملهم معاملة رعاياها حين يكونون مقيمين في أراضيها أو البلدان التابعة لها .
- ٨ - إذا قبلت بريطانيا العظمى البنود السابقة وأقرتها ، فإنني عندها أقبل وأقر بالانقطاع عن التعامل مع أية دولة أخرى في كل ما يتصل بالامتيازات

والتدخلات والانصالات التي ستقتصر على حكومة بريطانيا العظمى .

٩ - سألتم بحماية التجارة داخل أراضي من كل اعتداء ، وسأعامل رعايا بريطانيا العظمى طبقاً للمعاملة التي يلقاها رعاياي في كل الأمور الحكومية والتجارية في أقطار بريطانيا العظمى وفي البلدان التابعة لها .

١٠ - ألزم نفسي بتوفير الحماية من كل اعتداء لرعايا الحكومة البريطانية ولأولئك الخاضعين لحمايتها في السواحل والموانئ الخاضعة لحكمي .

١١ - سأمنع التجارة بالسلاح والذخيرة سواء تمت من قبل حكومة أو تجار في كل الموانئ الخاضعة لحكمي بشرط أنني إذا احتجت أي شيء من السلاح والذخيرة فسأرجع للحكومة البريطانية من أجل توفير احتياجاتي .^(١٨)

درس كوكس مسودة المعاهدة كما اقترحها الإمام عبد العزيز ، فرفعها مشفوعة بملاحظاته إلى حكومة الهند في السابع عشر من يناير ١٩١٥ م . وبما جاء في تلك الملاحظات : « النقطة الوحيدة التي تبدو جديرة بتعليق خاص هي قضية الحماية من أي عدوان خارجي بري ، فحيثما دعونا ابن سعود للتحرك نحو البصرة تعهدنا بحمايته من انتقام الترك ، ولهذا ونقدر تعلق الأمر بالآخرين فإن ما يطلب ابن سعود الحصول عليه الآن لا يعد شيئاً كثيراً جداً . وبإبعاد الترك جانباً فإن بلاد العرب الداخلية يتعذر دخولها عملياً على أية دولة سوانا ، وأنجرأ على الاعتقاد بأننا ستتحمل مخاطرة قليلة بإعطاء التعهد المرغوب فيه من قبل ابن سعود مع التحفظ بالقول أن العدوان يجب أن يكون دون استفزاز .

ومضى كوكس معدياً النقاط الإضافية التي يجب أن تضمن في المعاهدة المنتظرة ، متوقفاً ألا يثير الإمام عبد العزيز إشكالاً حول أي منها عدا ما يتصل بمكتب البرق .
وبلغ النقطة هي :

يجب أن يتعهد ابن سعود بما يلي :

١ - استقبال ممثل للحكومة البريطانية إما في عاصمته أو في أي ميناء بحري تابع له أو فيهما معاً إذا كان ذلك أمراً مرغوباً فيه .

٢ - الموافقة على استثناء رعايانا غير المسلمين من الخضوع لقوانين بلده .

٣ - الامتناع عن كل تدخل في الساحل المتحاذي وقطر .

٤ - الامتناع عن شن حرب عن طريق البحر دون موافقتنا ، والتعاون معنا في قمع

الفرصة .

- ٥ - حماية حركة الحجيج المارة عبر أراضيهِ .
- ٦ - جباية رسوم جمركية بالمعدلات التي نرى أنها معقولة مقارنة بالمعدلات السائدة في البحرين والكويت .
- ٧ - السماح للسفن التجارية البريطانية بزيارة موانئه .
- ٨ - الموافقة على إقامة مكتب بريد - وربما مكتب برق أيضاً - في مينائه عندما يحين الوقت .

« لم أضمن أي بند حول تجارة الرقيق لأنها ليست مشكلة عويصة في هذه الأيام ، ولم تسبب لنا إشكالاً في الكويت ... هل من الممكن تفويضي وضع مسودة معاهدة على أساس الخطوط الواردة أعلاه ليم التفاوض عليها عن طريق شكسبير ؟ إذ أن الفرصة ليست متاحة لي الآن للاجتماع شخصياً بـابن سعود » .

« إنني مضطر لإرسال رد لابن سعود مع رسوله الذي أمر بالرجوع حالاً . كما أنني مرسل لشكسبير فحوى النقاط الإضافية الواردة أعلاه ، وسأثله أن يناقشها مع ابن سعود حسبما ينسب . وإني مجيب ابن سعود بأن معاهدة تصون وضعه بما يرضيه يمكن التوصل إليها على أساس الخطوط المشار إليها تقريباً ، وإني أبرقت إلى الحكومة حول الموضوع ، ولكن صياغة المعاهدة من الضروري أن تستغرق بعض الوقت - وأنه في الوقت نفسه يجب أن يأخذ في اعتباره أن الترك تقهقروا في كل المواقع وهم في وضع ضعيف جداً ، ولذلك فليس هناك حاجة إطلاقاً لتوريط نفسه الآن بأي تحرك إلى جانبيه يمكن أن يضر بمركزه في نظر حكومة جلالته ، وأن الضرورة المسلمة لمصالحه المستقبلية تحتم عليه ألا يفعل ذلك » (١٩) .

ويلحظ هنا إضافة لحماسة كوكس لتوقيع المعاهدة ، رغبته في تضمين تلك المعاهدة بنوداً أخرى تمثل قيوداً على سياسة الإمام عبد العزيز الداخلية . مثل استثناء الرعايا غير المسلمين من الخضوع لأحكام الشريعة ، وتحديد الرسوم الجمركية ، وممارسة الخدمات البريدية من خلال مكتب بريد بريطاني . كما أنه أراد أن يضيف قيوداً أخرى على سياسة الإمام الخارجية فوق تلك التي وردت في المسودة ، مثل وجوب استقبال الممثل البريطاني ، وعدم التدخل في شؤون الإمارات المجاورة ، وعدم شن حرب بحرية دون موافقة بريطانيا . ويلحظ أيضاً أن كوكس أدرك محاولة الإمام تحسين مركزه التفاوضي

بالتلويح بالانضمام إلى تركيا . ولذلك كتب له منها إلى أن الترك يحسرون الآن في كل المواقع فلا فائدة من التلويح بالانضمام إليهم ، وأنه سيكون خاسراً بالفعل لو كان جاداً في ذلك التلويح .

لم تشارك حكومة الهد كوكس في حماسه لإعداد المعاهدة على ضوء ما جاء في مسودة الإمام ، ورأت في تلك المسودة صعوبات كبيرة مثل السود المختصة بتحديد الحدود وإيواء اللاجئين وتطبيق الشريعة ونجارة السلاح^(٢٠) وأقرت لكوكس في الحادي والعشرين من يناير تقترح إدخال تعديلات على المسودة تنصص اشتراط أن يمال خليفة الإمام موافقة الحكومة البريطانية قبل تنصيبه ، واستثناء الرعايا البريطانيين من تطبيق الشريعة ، وقد رد كوكس بعد يومين معزراً عن اعتقاده في أن الإمام سوف يقبل التعديلات . أما إذا رفض فإن رفضه سوف يصب على موضوع اختيار خليفته . ولمواجهة مثل ذلك الاحتمال اقترح كوكس أن يكون الشرط المطلوب توفره في الخليفة هو موافقة قبائل البلاد والبريطانيين معاً على تنصيبه . وحول استثناء الرعايا البريطانيين من الخفض لأحكام الشريعة عبر عن قناعته باستعداد الإمام للموافقة على ذلك ، لأن ما كان يدور في ذهنه عند وضع هذا اليد في مسودته هو رعايا الإمارات الخليجية الخاضعة للحماية البريطانية^(٢١).

وبعد تلك المشاورات والمراسلات بلورت حكومة الهد موقفها ، فأبرقت إلى وزارة الهد في لندن بتاريخ التاسع والعشرين من يناير ١٩١٥ م مقترحة أن يتم إعداد مسودة المعاهدة المرمعة على ضوء الأسس العامة التالية :

١ - تعترف الحكومة البريطانية بآس سعود حاكماً مستقلاً لحد والأحساء والقطيف وتنصص الحكم الوراثي في عائلته شريطة أن تقل القبائل بالحاكم الجديد وتصادق عليه حكومة جلالة الملك .

٢ - تساعد الحكومة البريطانية آس سعود إلى الحد وبالطريقة التي يستدعيها الموقف في حالة تعرض أراضيها لاعتداء من جانب أية قوة أجنبية بدون مرور أو إثارة .

٣ - ومقابل ذلك يتعهد آس سعود بالآ التعامل مع أية دولة أجنبية أو يجمع أي امتيازات لرعاية أية دولة أجنبية إلا بصيغة الحكومة البريطانية ، وفي هذه الحالة يجب عليه أن يتبع هذه النصيحة بدون أي تحفظ .

٤ - يوافق الطرفان على عقد معاهدة نصيبية بمجرد أن تتم الموافقة على هذه الخطوط العريضة حيث تشمل التفصيلات المسائل الأخرى التي تمس مصالحهما .

وقد وافقت وزارة الهد على اقتراح حكومة الهد في الحادي والثلاثين من يناير . كما أقرته وزارة الخارجية في الثاني من فبراير ١٩١٥^(٢٢) .

وفي حين كانت السلطات البريطانية المختلفة تتداول فيما بينها أمر المعاهدة وتغول برسي كوكس صلاحية إعداد مسودة لها على ضوء الخطوط التي أقرت ، كان المبعوث البريطاني الكاش شكسبير يلاقي مصوره المحتوم . إذ قتل أثناء معركة « حراب » التي جرت بين ابن سعود وابن رشيد في يناير ١٩١٥ . وقد طلب ابن سعود في فبراير إبعاد بديل لشكسبير لمواصلة المفاوضات حول المعاهدة أو أن يتم تبادل الآراء حولها عن طريق المراسلة ، وتعليقاً على هذا الطلب كتب كوكس إلى حكومة الهد حاكياً تخويله إرسال مسودة المعاهدة التي انتهى من صياغتها إلى الإمام عبد العزيز - وأضاف أنه سيصححه بالتوقيع على تلك المسودة دون إبطاء ، لأنه بمجرد توقيعه عليها يمكن أن يوقع له صابط آخر لمناقشة تفاصيل المعاهدة الثانية المقترحة - وأعرب كوكس عن اعتقاده في أنه حتى لو لم يوقع الإمام تلك المسودة دون مناقشة ، فإن الجانب البريطاني سوف يعيد من ذلك بالتعرف على مكاسم اعتراضات الإمام قبل إيقاد صابط آخر ^(٢٣) وقد أقرت حكومة الهد اقتراح كوكس هذا ، وحولته للعمل بموجب ^(٢٤)

أرسل كوكس مسودة المعاهدة التي أعدها ، وفي الرابع والعشرين من أبريل ١٩١٥ م أعاد ابن سعود المعاهدة موقعة ، ولكن بعد أن أدخل عليها بعض التعديلات . وقد برر الإمام إدخاله تلك التعديلات على المسودة بقوله : « إن تعديلات غير مهمة وجدت ضرورة لأسباب فورية حتمت الأوصاف المحلية والحاجة لتصميم السكان وأهيمته على الأسرة السعودية » ^(٢٥) أما نص المسودة التي أعادها الإمام معدلة فقد كانت كما يلي ، عاماً بأسي سأصع تحت التعديلات خطأً فميرها :

« إن الحكومة البريطانية السامية من جانبها ، وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود حاكم نجد والأحساء والقطيف وجبيل والبلدان والموالي التابعة لها باسمه واسم ورثته وحفائه ورجال قبائمه ، لكومهما راعين في تأكيد وتقوية العلاقات الودية القائمة بين الجانبين منذ زمن طويل ، ويقصد تحرير مصالح كل منهما فقد سميت الحكومة وعينت انقدم السير برسي كوكس ، المقيم البريطاني في الخليج الفارسي باعتباره مبعوثاً مطلق الصلاحية لعقد معاهدة لهذا الغرض مع عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود .

إن المذكورين المقدم السير برسي كوكس وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود الذي سيعرف فيما يلي بـ « ابن سعود » قد اتفقا على السواد التالية وأبرماها

١ - إن الحكومة البريطانية تعلن وتحترف بأن نجد والأحساء والقطيف والجبيل وملحقاتها وأراضيها التي ستناقش وتحدد فيما بعد وأراضيها وموانئها على ساحل الخليج هي بلدان ابن سعود وأبائه من قبله ، ويعوجب هذا تحريف باين سعود المذكور باعتباره حاكماً مستقلاً وزعيماً مطلقاً لقبائلها وبأبنائه وأعقابها بالوراثة من بعده حيث سيتم نصيب الخليفة (من قبل الحاكم القائم) أو بالدعوة لنصوبت الرعايا الفاطنين في تلك البلدان .

٢ - في حالة حدوث عدوان من قبل أية دولة أجنبية على أراضي البلدان التابعة لابن سعود وأعقابها ستعاون الحكومة البريطانية ابن سعود في كل الظروف وفي أي مكان .

٣ - يوافق ابن سعود بموجبه ويعد بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية أمة أو دولة أجنبية ، وعلاوة على ذلك تقديم إشعار فوري للسلطات السياسية للحكومة البريطانية عن أية محاولة من جانب أية دولة أخرى للدخول في الأراضي المذكورة أعلاه .

٤ - يتعهد ابن سعود بموجبه بأنه لن يتخلى عن أو يبرهن ، أو بطريقة أخرى يهب الأراضي المذكورة أعلاه أو أي جزء منها ، أو (يمنح) امتيازات ضمن تلك الأراضي لأية دولة أجنبية أو لرعايا أية دولة أجنبية دون موافقة الحكومة البريطانية التي يستتبع نصيبتها دون تحفظ ، حين تتطلب مصالحه ذلك .

٥ - يعد ابن سعود بموجبه بإبقاء الطرق المارة عبر أراضيها إلى المزارات المقدسة مفتوحة وبمحمية الحجاج أثناء عودتهم من الأماكن المقدسة .

٦ - يتعهد ابن سعود كما تعهد آبائهم من قبله بالامتناع عن كل عدوان أو تدخل في أراضي الكويت والبحرين وشيوخ قطر وساحل عمان الذين هم تحت حماية الحكومة العلية ولهم علاقات تعاهدية معها ، والذين ستحدد حدود أراضيهم فيما بعد .

٧ - إن الحكومة البريطانية وابن سعود يوافقان على عقد معاهدة أخرى مفصلة تتعلق بأمرهم الطرفين بصورة مشتركة ، (٢٦) .

نقل كوكس في السادس والعشرين من يونيو إلى حكومته أمر التعديلات التي أدخلها

الإمام عبد العزيز على المسودة البريطانية ، وقّعت حكومة الهدد الأمر بدورها إلى لندن . وفي السادس عشر من أغسطس ١٩١٥ م أُرِيق وزير الدولة لشؤون الهدد إلى نائب الملك البرقية التالية : « المادة الأولى من المعاهدة . يجب على كوكس ، بعد شرح مناسب ، الإصرار على إعادة الكلمات الأصلية التي تعلق حكومة حادد جلالته أهمية كبيرة . لا يبدو أن هناك اعتراضاً على انتخاب في حالة عدم وجود تسمية [من قبل الحاكم القائم خلفه] شرط أن تكون طريقة الانتخاب عملية ومعترفاً بها من قبل كل القبائل المعنية على أنها مشروعة طبقاً للعرف العربي ، وإلا فإسار بما سبب متورطين في مراعات قبيلة داخلية . المادة الثانية : « غير مستمر » يجب أن تستعاد ، ولا ترعب حكومة جلالته ترك عموم فيما يتعلق بمساعدتها ، وإذا لم يوافق ابن سعود على الكلمات الأصلية فإنها تفصل « إلى الهدد وبالطريقة التي تعتبرها الحكومة البريطانية بعد التشاور مع ابن سعود فعالة للعناية لحماية مصالحه » المادة الرابعة يجب على كوكس الحصول على حذف ما أصابه ابن سعود إذا كان ذلك ممكناً ، وإن لم يمكن فيسببها باقتراح من عده . فيما يتعلق بالتعديلات الأخرى يجب أن يمارس كوكس حريته بالتصرف » (٢٧) .

وفي السادس والعشرين من أغسطس ١٩١٥ م أرسل نائب الملك في الهدد رسالة إلى الإمام عبد العزيز أخبره فيها أن كوكس قد حول توقيع المعاهدة معه ، وقد رد الإمام على الرسالة في السادس عشر من أكتوبر معلناً أنه لارال في انتظار الموعد الذي يحدده كوكس للقاء وإتمام المباحثات حول المعاهدة . (٢٨) وبلغت النظر ها التباطؤ البريطاني في إتمام أمر المعاهدة بعد الحماسة التي وسمت محاولات البريطانيين في البداية ، واعتقد أن السبب الكافي خلف ذلك هو المماطلة هدف إخبار ابن سعود على قبول وجهة النظر البريطانية ، خاصة وأن موقفه التفاوضي قد ضعف نتيجة لقرء العجمان عليه ، (٢٩) واضطراره لطلب المساعدة البريطانية . يرجع ذلك الاعتقاد أن حكومة الهدد أبدت في السابع من أكتوبر ١٩١٥ م اقتراح كوكس تقديم ألف بدقية ومائتي ألف طلقة وقرص بدون فائدة تمنح عشرين ألف جيه بدنع للإمام على أقساط ملائمة . وأن يرفق الإشعار الذي يرسل له بالاستعداد لدفع القسط الأول من القرص مع نسخة مقحة من المعاهدة المقترحة مع شروطات مفصلة ورجائه توقيع تلك السبعة (٣٠) . وقد أقر وزير الدولة لشؤون الهدد ذلك الاقتراح وحرص حكومة الهدد تطبيقه . (٣١)

ولا يبدو أن الضغط الاقتصادي البريطاني قد نجح في دفع الإمام عبد العزيز لقبول

المسودة البريطانية دون مناقشة . ولذلك استمرت السلطات البريطانية في الماطلة في تحديد موعد المباحثات النهائية لعقد المعاهدة . وقد أحس الإمام بميل الخائب البريطاني إلى الماطلة لذلك أرسل رسالة إلى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين في أوائل ديسمبر ١٩١٥ م ، طلب منه فيها الإبقاء على كوكس من أجل التعجيل بإجراء المباحثات النهائية . وعلل طلبه بسبب ، أولهما عدمه بمكانة تجرى الآن بين الترك وزعماء عرب معينين ، وثانيهما أنه الآن على مسيرة ستة أيام شمال الأحساء ، ولكنه سوف يعبر قريباً مكان إقامته ويتنقل إلى مكان آخر يصعب عليه منه إجراء المباحثات شخصياً . (٣٢)

وأخيراً توجه برسي كوكس إلى حرية دارين لبقاء الإمام عبد العزيز وإجراء المباحثات الختامية معه من أجل توقيع المعاهدة . وكان الخائب البريطاني يحمل مسودته الأصلية المقترحة ، فيها كان الإمام يحمل المسودة المعدلة وسأورد هنا نص المسودة البريطانية الأصلية والصياغة النهائية للمعاهدة ، مقارناً بينها بدءاً ، مورداً تعليقات كوكس على ما جرى من حوار به وبين الإمام حول كل بند قبل صياغته النهائية . (٣٣)

التمهيد في المسودة البريطانية

إن الحكومة البريطانية من جانبها ، وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود حاكم نجد والأحساء والقطيف باسمه واسم ورثته وخلفائه ورجال قبائله ، لكونهما راعين في تأكيد وتقوية العلاقات الودية القائمة لأجيال بين الجانبين وبمقصد تعزيز مصالح كل منهما فقد سمت الحكومة البريطانية وعينت المقدم السر برسي كوكس ، ... ، المقيم البريطاني في الخليج باعتباره مبعوثاً مطلق الصلاحية لعقد معاهدة لهذا الغرض مع عبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود .

التمهيد في النص النهائي

إن الحكومة البريطانية السامية من جانبها ، وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود ، حاكم نجد والأحساء والقطيف والجبيل والبلدان والموانئ التابعة لها باسمه واسم ورثته وخلفائه ورجال قبائله ، لكونهما راعين في تأكيد وتقوية العلاقات الودية القائمة بين الجانبين منذ زمن طويل وبمقصد تعزيز مصالح كل منهما ، فقد سمت الحكومة البريطانية وعينت للمقدم السر برسي كوكس ، ... ، المقيم البريطاني في الخليج باعتباره مبعوثاً مطلق الصلاحية لعقد معاهدة لهذا الغرض مع عبد العزيز بن

عبد الرحمن بن فيصل آل سعود .

إن المذكورين المقدم السير برسي كوكس وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود ، الذي سهرف فيما يلي بـ « ابن سعود » قد اتفقا على السود التالية وأبرماها :

إن المذكورين المقدم السير برسي كوكس وعبد العزيز بن عبد الرحمن بن فيصل آل سعود الذي سهرف فيما يلي بـ « ابن سعود » قد اتفقا على السود التالية وأبرماها :

وبالمقارنة بين النصين يظهر أن الإمام محج في تثبيت التعديل الذي أدخله على التمهيد الذي ورد في المسودة البريطانية ، وذكر كوكس أنه حاجج الإمام على عدم ضرورة ذكر حبل باعتبار أن الحكومة البريطانية كانت قد اعترفت مسبقاً بوقوع حبل صمص لواء (سجن) الأحساء ، ولكن الإمام رد بأن إصابة تلك الكميات ناشئة من ضرورة إقليمية حيث إن حدود بلاده على ساحل الخليج تلامس الحدود التي تدعيها الكويت ، ولهذا فإنه يريد ذكرها تحديداً على أنها صمص أراضيها ، وذكر كوكس أنه قبل طلب الإمام ولم يجد ما يعترض به عليه ، لأن الحبل تقع تماماً خارج الحدود التي اعترف الخائب البريطاني بأنها تمثل حدود الكويت في المفاوضات البريطانية - العثمانية (٣١) وعن وضع عبارة « مد رس طويل » بدل « لأحيال » ذكر كوكس أن ذلك تم بطلب من الإمام ، وأنه قبل الطلب دون تعليق .

المادة الأولى : في الصر النهائي (٣٢)

إن الحكومة البريطانية تعلن وتعترف بأن نجد والأحساء والقطيف والجبيل وملحقاتها وأراضيها التي ستاقتش وتعين فيما بعد وموابيا على ساحل الخليج هي بلدان ابن سعود وآبائه من قبله ، وبموجب هذا تعترف بابن سعود المذكور باعتباره حاكماً مستقلاً عن هذا الطريق وزعيماً مطلقاً لقيادتها ، وبآبائه وأعقابها بالوراثة من بعده ، وبموجب اختيار الخليفة طبقاً لتعيين سلفه (أي من الحاكم القائم) ولكن بشرط

المادة الأولى : المسودة البريطانية :

أن الحكومة البريطانية تعلن وتعترف بأن نجد والأحساء والقطيف وأراضيها وموابيا الواقعة على ساحل الخليج هي أراضي ابن سعود وأراضي آبائه من قبله ، وبموجب هذا تعترف بابن سعود المذكور باعتباره حاكماً مستقلاً عن هذا الطريق وبآبائه وأعقابها بالوراثة من بعده ، ولكن اختيار الخليفة سيكون متوقفاً على موافقة من الحكومة البريطانية بعد تشاور سري معها .

ألا يكون شخصاً معادياً للحكومة
البريطانية بأي وجه ، مثل كونه معادياً
للشروط الواردة في هذه المعاهدة

وتظهر المقارنة بين النصين الكثير من الغموض ، أولاً إضافة عبارة « والحيل ... » التي
ستناقش وتبين فيما بعد « .. وذكر كوكس أنه وافق على هذه الإضافة للأسباب نفسها
التي قبل بها إضافتها إلى التمهيد . ويلاحظ أيضاً أن موضوع تحديد تلك الأراضي لم
يكن قد ذكر في المسودة البريطانية ، ولكن الإمام نجح في إضافته توفعاً منه لمشكلات
قد تنور بينه وبين الكويت حول الحدود . وذلك ما حدث بالفعل بعد عدة سنوات ،
ولم نحل المشكلة إلا بالتدخل البريطاني وتوقيع اتفاقية العقير سنة ١٩٢٢ م . ويبدو النص
على التحديد هنا مقصوداً على أراضي الحيل بينما كان الإمام يهدف من بريطانيا في المسودة
الأولية التي قدمها لشكسبير المساعدة في تحديد حدود كافة أراضيها من الشمال والجنوب
والشرق والغرب برأً وبحراً .

والفرق الثاني بين النصين هو وضع كلمة « بلدان » في النص الهادي بدل كلمة
« أراضي » في المسودة البريطانية ، وذكر كوكس أن ذلك الاستبدال تم بناء على رغبة
الإمام ولعدم وجود اعتراض على ذلك لدى الخائب البريطاني . والفرق الثالث بين
النصين هو إضافة عبارة « ورعيماً مطلقاً لقبائلها » ، وذكر كوكس أن الإمام كان مصرراً
على ادخال هذه العبارة ، وأصاب أنها مسألة يصعب النقاش فيها ، ولذلك لم يصر
على حذفها . ويأتي بعد ذلك الفرق الرابع بين النصين وهو المتعلق بكيفية تعيين خليفة
المخاكم . وقد ذكر كوكس أن كلمة designation الواردة في المسودة البريطانية قابلتها
كلمة « نصيب » في المسودة المعدلة من قبل الإمام ، وهي كلمة ذات معنى ملتبس
ولذا أوقع الإمام باستبدالها بكلمة « تعيين » التي لا لبس فيها . وأصاب أنه ناقش مع
الإمام ما جاء في المسودة المعدلة عن « دعوة الرعايا للتصويت » ، وعن إمكانية تطبيق
ذلك عملياً ، وعماً إذا كانت تلك الطريقة مأثورة . وقد انتهى النقاش باتفاق الطرفين
على أن ذلك الاقتراح لا يمكن تطبيقه عملياً وأن من الأفضل تركه .

وانتقل كوكس بعد ذلك لبيان ما دار حول شرط الموافقة البريطانية على الخليفة
المعين ، فذكر أنه أحقق في إقناع الإمام بقول النص الذي جاء في المسودة البريطانية
وبرر كوكس للإمام إصرار الجانب البريطاني على ذلك الشرط بقوله إن خلو المعاهدة

من مثل هذا النص قد يورط الجانب البريطاني بمسألة حليفة غير صالح غير في منصبه لأنه المفصل لدى أبيه محاسب ، مع أنه قد يكون غير مقبول لدى القائل أو معاد في مشاعره للبريطانيين . فرد الإمام على هذا التبرير بقوله إن ذلك الاحتمال غير قائم عملياً ، لأن الحاكم لا يعين حليفه ، والحليفة لا يحجب في حلاله ، ما لم يتمتع بثقة القائل ويكون متمكناً من السيطرة عليها . ثم توصل الخاسان إلى حل وسط حسباً ورد في الصياغة النهائية . وبرر كوكس قوله بذلك الصيغة بقوله : « في الحقيقة لم يكن هناك طرف ثالث في هذه المعاهدة التي سيكون تفسيرها متروكاً لنا ، ولا يجب علينا عملياً منح الاعتراف لأي أحد لا برصاه ، ولا هو سيكون قادراً على الاستمرار دون اعترافها به . إسي أثق بأن الشرط الذي أدرج سيقتصر كافيّاً لحماية مصالح » . ولا حاجة في لتعليق هنا على البنية البريطانية المبينة في تفسير بنصوص المعاهدة حسباً يشاؤون أو تشاء مصالحهم اعتماداً على « حق القوة » .

المادة الثانية - المسودة البريطانية

في حالة حدوث عدوان غير مستفز من قبل أية دولة أجنبية على أراضي ابن سعود المذكور وأعقابها فإن الحكومة البريطانية ستعاون ابن سعود إلى الحد وبالطريقة التي يبدو لها أن الموقف يتطلبها .

المادة الثانية - النص النهائي

إذا اعتدت أية دولة أجنبية على أراضي بلدان ابن سعود المذكور وأعقابها دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية ودون إعطائها فرصة تبادل الرأي مع ابن سعود وتسوية الأمر ، فإن الحكومة البريطانية ستعاون ابن سعود إلى الحد وبالطريقة التي تعتقد الحكومة البريطانية بعد التشاور مع ابن سعود أنه أكثر فعالية لحماية مصالحه وأراضيه .

اختلفت الصياغة النهائية لهذه المادة اختلافاً يبيّ في المسودة المعدلة التي كان الإمام يحملها وعن المسودة البريطانية الأصلية ، ولقد كانت تلك الصياغة حلاً وسطاً بين وجهتي نظر الطرفين . وعن كعبية الوصول إلى ذلك الحل الوسط ذكر كوكس أن الإمام اعترض على اشتراط أن يكون العدوان « غير مستفز » ، وبرر رفضه بالقول إن مجرد ذكر كلمة « عدوان » تعني عدم وجود الاستمرار . ولذلك لا مبرر لإدراج تلك العبارة ، لأن البريطانيين - على حد قوله - سيكونون قادرين على الاحتياء لحلفائها من

أحل عدم تقديم المساعدة له ، حين يكون تقديمها غير ملائم لهم في أي وقت . وأصاف الإمام قوله بأن من المؤكد ألا يكون هناك عدوان متعمد من جانبه على أية دولة أجنبية ، وإزاء ذلك لم يجد كوكس بداً من صياغة عبارة بديلة وضعها بأنها عادلة

وجاء الخلاف الثاني بين الطرفين بشأن هذه المادة حول مدى المعاونة البريطانية للإمام عند وقوع العدوان . إذ اعترف الإمام على ما جاء في المسودة البريطانية ووصفه لصياغتها بأنها وحيدة الجانب ومتحيزة جداً لصالح بريطانيا ، واقترح كوكس عدداً التعديل الذي ورد في الصياغة النهائية ، وهو الأمر الذي قلته الإمام على الفور ، وذكر كوكس أن الإمام أصر على إضافه كلمة « أراضي » في آخر المادة ، وهو يصرار لم يجد اعتراضاً من الجانب البريطاني ، لأن الأراضي حسب رأي كوكس كانت مشمولة بكلمة « مصالح » ، وهي المصلحة الرئيسة للإمام في الواقع .

المادة الثالثة - المسودة البريطانية

يوافق ابن سعود بموجبه ويتعهد بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية أمة أو دولة أجنبية ، وعلاوة على ذلك تقديم إشعار فوري للسلطات السياسية في الحكومة البريطانية عن أية محاولة من جانب أية دولة أخرى للتدخل في الأراضي المذكورة أعلاه .

المادة الثالثة - النص النهائي

يوافق ابن سعود بموجبه ويتعهد بالامتناع عن الدخول في أية مراسلة أو اتفاقية أو معاهدة مع أية أمة أو دولة أجنبية ، وعلاوة على ذلك يتعهد بتقديم إشعار فوري للسلطات السياسية في الحكومة البريطانية عن أية محاولة من جانب أية دولة أخرى للتدخل في الأراضي المذكورة أعلاه .

لا اختلاف هنا بين الصياغتين ، ولم يذكر كوكس أن أي نقاش قد جرى حوها أثناء المباحثات بينه وبين الإمام عبد العزيز .

المادة الرابعة - المسودة البريطانية

يتعهد ابن سعود بموجبه ولأبد بأنه لن يتخلل عن ولا يبيع ولا يوهن ولا يؤجر ، أو بطريقة أخرى سب الأراضي المذكورة أعلاه أو أي جزء منها أو يمنح

المادة الرابعة - النص النهائي

يتعهد ابن سعود بموجبه على نحو جارم بأنه لن يتخلل عن ولا يبيع ولا يوهن ولا يؤجر ، أو بطريقة أخرى

امتيازات ضمن تلك الأراضي لدولة أجنبية أو لرعايا دولة ، أية دولة أجنبية بدون موافقة الحكومة البريطانية التي ستبوع نصبتها دون تحفظ

سب الأراضي المذكورة أعلاه أو أي جزء منها ، أو يمنح امتيازات ضمن تلك الأراضي لأية دولة أجنبية أو لرعايا أية دولة أجنبية بدون موافقة الحكومة البريطانية - وأنه ستبوع نصبتها بدون تحفظ شريطة ألا تكون ضارة بمصالحه .

هناك اختلافان في صياغتي هذه المادة ، أولهما وضع عبارة « على نحو حارم » مكان كلمة « للأبد » . ولم يتطرق كوكس في تعليقاته إلى هذا الاختلاف ، وم يبرر سببه ولذلك فإسي أستشع أن الإمام عبد العزيز هو الذي طالب بإدخال هذا التعبير لأنه لصلحه بشكل واضح . وثانيها حو مدي التزام الإمام بالصيغة البريطانية ، وهو شيء كما ذكر كوكس عن اعتراض الإمام على النص البريطاني المطلق . وبرر كوكس قنوه بإدخال التعديل بقوله : « فيما يتعلق بهذه المادة أود تقديم الملاحظات التالية ، في المسودة البريطانية كانت « الصيغة » المشار إليها تبدو وكأنها تعني فقط الصيغة حول التحي عن الأراضي ، وهو الأمر الذي تعالجه تلك المادة . ولكن تلك الصيغة كما وردت في الترجمة العربية جاءت بما اعتبر معه ابن سعود العهد بقنوها تعهداً عاماً . ليس هناك بالطبع علامات وقف في اللغة العربية ،^(٣٦) ولذا فإن التعهد يكون قابلاً لأي من التفسيرين . ولذلك اقترحت بأن في النسخة الإنجليزية ، التي طلب ابن سعود نسخة منها ، يجب أن تكون لديها نقطة وحيلة جديدة بعد كلمتي « الحكومة البريطانية » . إن هذا التقيط يجعل تعهد ابن سعود بعدم عن الأراضي تعهداً مطلقاً ، كما اعتقد بأن ابن سعود يعي أنه سيكون كذلك وبالإضافة إلى هذا فإن ذلك يعطي تعهداً عاماً منه باتباع نصبتها دون تحفظ حياً يجد من الضروري تقديمها له ، طالما أنها ليست ضارة بمصالحه » .

المادة الخامسة - النص النهائي

يتعهد ابن سعود بموجه بإبقاء الطرق المؤدية ضمن أراضي المؤدية إلى الأماكن المقدسة مفتوحة وبمماية الحجاج أثناء مرورهم إلى الأماكن المقدسة وعودتهم منها .

المادة الخامسة - المسودة البريطانية

يتعهد ابن سعود بموجه بإبقاء الطرق المؤدية عن الأراضي المذكورة أعلاه إلى الأماكن المقدسة مفتوحة وبمماية الحجاج في طريقهم إلى الأماكن المذكورة ومنها .

لا اختلافات جوهرية بين الصياغتين ، عند تحوط الإمام بطلبه إدخال عبارة « صر
أراضيه » كما يكون تعهده مقصوداً على الأراضي التي يمارس فيها سلطة فعلية ، وتحوطه
بوصف كلمة « مرورهم » ليس من أن وجود الخجاج في أراضيه عابر لا مستمر - وقد
ذكر كوكس أن معنى المادة بقي كما كان رغم ذلك .

المادة السادسة - المسودة البريطانية

يتعهد ابن سعود كما فعل آباؤه من
قبله بالامتناع عن كل عدوان على أو
تدخل في أراضي الكويت والبحرين
وقطر وساحل عمان أو غيرها من قبائل
ورعماء تحت الحماية البريطانية ، والتي
حدودها فيما بعد .

المادة السادسة - النص النهائي

يتعهد ابن سعود كما تعهد آباؤه من
قبله بالامتناع عن كل عدوان على أو
تدخل في أراضي الكويت والبحرين
وشيوخ قطر وساحل عمان الذين هم
تحت حماية الحكومة البريطانية والذين
لهم علاقات تعاهدية مع الحكومة
المذكورة والذين ستعين حدود أراضيهم
فيما بعد .

ذكر كوكس أن الإمام أصر على حذف عبارة « أو غيرها من قبائل ورعماء » التي
وردت في المسودة البريطانية . ويرر إصراره بالقول بأن كل الرعماء الذين نحميهم
بريطانيا ولها علاقات تعاهدية معهم قد ذكروا جميعاً بالاسم . أما كوكس فيقول إنه
وجد صعوبة في ترميز الإلحاح على إبقاء العبارة المذكورة باعتبارها احتياطاً لشطيات
المستفسر ، وأنه لو أُلغى عن إبقائها لاصطر لتعيين حالات ممكنة وثيقة الصلة بالأمر .
ولذلك فإنه وافق على حذفها .

ولا أملك هنا إلا التاء على فطنة الإمام عبد العزيز وإدراكه الدقيق للمعاري الكامنة
خلف تلك العبارة القصيرة ، مما لا شك فيه أن الخاط البريطانى أراد استعمال هذه
العبارة في منح بعض حق حماية أية قبائل قد تنشئ على الإمام مستقبلاً إذ استدعت
المصالح البريطانية ذلك . كما إنه أراد الاحتياط بحقه في منح الحماية لحكام ساحق أخرى
عبر المناطق الخليجية اعددة كحاکم حائل مثلاً باعتبار ذلك وسيلة لمصعظ على الإمام
عند الضرورة .

المادة السابعة - المسودة البريطانية

إن الحكومة البريطانية وابن سعود يوافقان على عقد معاهدة مفصلة إضافية تتعلق بأمر آخرى تتمهما بصورة مشتركة ، حالما يرتب ذلك بصورة مناسبة .

المادة السابعة - النص البريطاني

إن الحكومة البريطانية وابن سعود يوافقان على عقد معاهدة مفصلة إضافية تتعلق بالأمر التي مهم الجانبين .

ذكر كوكس أن الصياغة النهائية هذه المادة كانت صياغة الإمام ، وأنه وافق عليها ، وأضاف أن الإمام أصر على حذف كلمة « أخرى » التي وردت في المسودة البريطانية لأنه كان يعتقد بأن كلمة « الأمور » لوحدها تكفي للإشارة إلى بعض القضايا التي ورد ذكرها في صلب المعاهدة الحالية والتي ستجري معالجتها في المعاهدة الجديدة التالية مثل قضية الحدود ، ولكون تلك النقطة غير مهمة - في نظر كوكس - فإنه لم يلح في ساقشتها ، وتبدو هذه النقطة غير مهمة بالفعل ظاهرياً ، ولكنها تعكس في جوهرها عدم ثقة الإمام بالخباط البريطاني ، وحشيتة من أن يصير البريطانيون على إدخال « أمور أخرى » كثيرة في مباحثات المعاهدة الجديدة المرممة حسبما تستدعيه مصالحهم ، فيما كان يريد هو من جانب أن تقتصر مباحثات المعاهدة المنتطرة على الأمور التي أجمعت في المعاهدة الحالية وتحتاج إلى مزيد من التفصيل أو التحديد . ولكن صياغة هذه المادة لم تنجح في تحديد هذا المعنى الذي كان يدور في ذهن الإمام بشكل واضح .

وهكذا وقع الإمام عبد العزيز آل سعود ومرسي كوكس في الثامن عشر من صفر سنة ١٣٣٤ هـ/السادس والعشرين من ديسمبر ١٩١٥ م هذه المعاهدة التي أصبحت تسمى « معاهدة دارين » . وكان رأي كوكس في المعاهدة أنها ذات نص مرصو يستجيب للمعطيات الأساسية للخباط البريطاني^(٣٧) ، وأن ذلك كافٍ لحمل الحكومة البريطانية تصادق عليها ، ولكن يبدو أنه شعر بإحباطه في تعيد تعليمات حكومته المؤرخة في السادس والعشرين من أغسطس ١٩١٥ م والتي مر ذكرها تعيداً دقيقاً ، فبر ذلك بالقول أنه لو كان الإمام عبد العزيز مستعداً لمباحثات جلسة أخرى فلربما كان بإمكانه أن يقدمه بملاقة لتقبل نص أقرب لص المسودة البريطانية . ولكنه سرعان ما تحفظ بالقول أنه لو لم يكن الإمام حريصاً على إنهاء مباحثات في جلسة واحدة ، فربما كان سيصبح أقل مرونة واستعداداً لمقابلة كوكس في منتصف الطريق .^(٣٨)

ورغم أن البعض انتقد تلك المعاهدة بالقول : « ولا تختلف هذه المعاهدة عني

المعاهدات الأخرى التي عقدت مع أمراء الخليج ، وفي هذه المعاهدة تجلّى قصر نظر مستشاري ابن سعود وجهلهم بما يجري في العالم والاستفادة من الفرص المتوالية ،^(١) إلا أنه من الصحيح القول أنها كانت ذات فائدة مرحلية للإمام عبد العزيز ، وقد فهمها الإمام بهذا الشكل فعلاً حين نظر إليها من ناحية منفعتها له باعتبارها تحمي استقلاله من تدخلات الدولة العثمانية ، ولم ينظر إليها من ناحية القيود التي فرضتها عليه .^(٢)

الخلاصة :

وهكذا ، بعد أن استعرضنا بمجالة مراحل المفاوضات بين الإمام عبد العزيز وبريطانيا وتبعاً منعطفاتها طوال ما يقرب من ستة كاملة ، يمكن القول إن ما حققه الإمام كان أقل من طموحه الذي تجسد في المسودة الأولية التي أعدها وسلمها لشكبير ، ويتسق ذلك مع ما هو معروف في العلاقات السياسية بين الدول ، إذ أن ما يستطيع طرف تحقيقه عن طريق المفاوضات يتناسب عادة مع القوة الفعلية التي يستند إليها مقارنة بقوة الطرف الثاني ، وفي نافذة القول أن الإمام كان يقف في مفاوضاته إزاء قوة كبرى كانت تدبر امبراطورية واسعة لا تغيب عنها الشمس . ولكنه - رغم ذلك - نجح في تحقيق نتائج تجاوزت حدود قوته الفعلية في ذلك الوقت . وقد ساعدته في ذلك الظروف السائدة في المنطقة مثل حالة الحرب القائمة بين بريطانيا والدولة العثمانية وحرص كل من الجانبين المتحاربين كسب وده . كما إن من العوامل التي ساعدته بلا شك ما اتصف به من مهارة واضحة في التفاوض ومن براعة في فهم النصوص الدقيقة والتعامل معها . ودليل الواضح على أن الإمام حقق في تلك المعاهدة أكثر مما تؤمله ظروفه المادية ، هو إخفاق بريطانيا بكل قوتها في أن تحل عليه النص الذي وضعت للمعاهدة وقبولها بحلول وسط في صياغة أغلب المواد .

الهوامش :

- (١) د. تركي بن محمد بن سعود الكبير . علاقة بريطانيا بالملك عبد العزيز آل سعود ١٩٠٢ - ١٩٢٥ ، في « الدارة ، العدد الرابع ، السنة الحادية عشرة ، رجب ١٤٠٦ - مارس ١٩٨٦ ، ص ٣٨ .
- (٢) لتعرف على تفاصيل تلك الاتصالات وأسباب عدم تجارب البريطانيين معها ، راجع : عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، السلام البريطاني في الخليج العربي ، الرياض ، ١٤٠٢ ، ص ص ١٦١ - ١٨٠ ، وأيضاً : Troeller, G., The Birth of Saudi Arabia, London, 1976, pp. 21 - 66.
- (٣) Ibid, pp. 63 - 84.
- (٤) عن تفاصيل هذا القرار ، راجع : خالد السعدون ، العلاقات بين نجد والكويت ١٩٠٢ - ١٩٢٢ ، الرياض ١٩٨٣ ، ص ص ١٥٤ - ١٥٦ .

- (٥) IOR, R/15/5/25, Enclosure in No - S-7 of 1914.
- (٦) عن سبب التحالف السيد طالب بالإمام عبد العزيز راجع :
خالد السعدون ، سر رحلة السيد طالب القيب إلى نجد ، في : الخليج العربي ، السنة الخامسة عشرة ،
الطبعة التاسع عشر ، العدد الأول ، ١٩٨٧ ، ص ٩٧ - ١١٢ .
- (٧) IOR, R/15/5/25, No - S-7 of 1914, from Captain W.H. Shakespeare, Political Officer on Special Duty to the Pol. Res. in the P. G., dated 7/12/1914.
- (٨) IOR, R/15/5/25, No. 1494, from Kneaz, Bushire, to Foreign, Delhi, dated 31/12/1914.
- (٩) IOR, R/15/5/25, No., from Sir P. Cox, to the Sec. to the Gov. of In. in the For. and Pol. Dep. Delhi, enclosure No. 1.
- (١٠) لم يكن البريطانيون يفرقون بين الحرم المكي الشريف الذي يجمع إليه المسلمون وبين أحرمه آل البيت
المسلمين في العراق التي اعتاد المسلمون الشيعة الزياره إليها . أما الإعلان الذي أشار إليه كوكس
فهو الإعلان الذي نشرته حكومة الهند في الثاني من نوفمبر ١٩١٤ . انظر نفسه في :
- IOR, L/P + S/10/463, from Viceroy, to India Office, London, dated 3/11/1914.
- (١١) IOR, R/15/5/25, No. - , from Sir P. Cox, to the Sec. to the Gov. of In. in the For. and Pol. Dep., Delhi, enclosure No. 2.
- (١٢) ذكر د. عبد العزيز عبد الغني أن الاجتماع تم في : الخفجي ، والصحيح أنه تم في الخفج - راجع :
السلام البريطاني في الخليج العربي ، ص ١٨٠ .
- (١٣) يشير بذلك إلى اتفاق الإمام عبد العزيز والسلطات التركية في مايو ١٩١٤ .
- (١٤) يشير إلى شريف مكة وابن رشيد حاكم حائل .
- (١٥) IOR, R/15/5/25, No. S-13 of 1915, from Captain W.H. Shakespeare, Pol. Off. on Special Duty, to Pol. Res. in the P. Res. in the P. G., Basrah, dated 4/1/1915.
- (١٦) Ibid.
- (١٧) عبد العزيز عبد الغني ، المرجع نفسه ، ص ١٨٠ .
- (١٨) IOR, R/15/5/25, enclosure in No. S-13 of 1915.
- ويرغم البعض أن مسودة المعاهدة التي قدمها الإمام عبد العزيز لتكشير نصت على وجوب تقديم بريطانيا
أسلحة وأموالاً له في حالة قيامه بأي عمل ضد العدو . وذلك العدو هو ابن رشيد على وجه التحديد . ولا
أجد لهذا الزعم سنداً . راجع :
- Hawarth, D. The Desert King, Beirut, N.D., p. 85.
- (١٩) IOR, R/15/5/25, No. 69-B (3rd. Sec.), from Sir P. Cox, Basrah, to foreign, Delhi, dated 17/1/1915.
- (٢٠) Troeller, op. cit., p. 86.
- (٢١) IOR, R/15/5/25, No. 105-B, from Resident, Basrah, to foreign, Delhi, dated 23/1/1915.
- (٢٢) د. مكسي شيكة ، العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ج ١ ،
ص ٩٢ - ٩٥ .
- (٢٣) IOR, R/15/5/25, No. 336-B, from Sir P. Cox, Basrah, to foreign, Delhi, dated 24/2/1915.
- (٢٤) IOR, R/15/5/25, No. 246-DS, from Foreign, Delhi, to Sir P. Cox, Basrah, dated 27/2/1915.

Troeller, op. cit., p. 88. (٢٥)

Ibid., pp. 280-3. (٢٦)

Ibid., p. 89. (٢٧)

(٢٨) شبكة ، المرجع نفسه ، ج ٢ ، ص ٤٩ - ٥١ .

(٢٩) لمزيد من التفاصيل عن تمرد قبيلة العجمان في الأحساء على الإمام عبد العزيز ، راجع : السعدون ،

العلاقات بين نجد والكويت ، ص ١٧٠ - ١٧٨ .

IOR, R/15/5/25, No. 1030-S, from Viceroy to Sec. of St. for In., London, dated 7/10/1915. (٣٠)

IOR, R/15/5/25, No. 1093-S, from Foreign, Simla, to Cox, Beersheh, dated 28/10/1915. (٣١)

IOR, R/15/5/25, No. 85-C, from Keyes, Bahrain, to Sir P. Cox, Beersheh, dated 4/12/1915. (٣٢)

(٣٣) نص المذكرة البريطانية ونص المعاهدة ونص لطلبات كوكس ، في :

IOR, R/15/5/25, No. -, from Sir P. Cox, to Mr. A. Grant, For. Sec. to the Gov. of In. in the For. and Pol. and Pol. Dep., Delhi, dated 3/1/1916, enclosures No. 2 and 3.

(٣٤) يشير إلى المواجهات التي أسفرت عن القتل سنة ١٩١٣ بين البدويين .

(٣٥) مقارنة بنود المعاهدة كما نوردتها هنا بنود المعاهدة كما أوردتها حافظ وهذه تظهر فروق واضحة . ولعلها

نتيجة الاختلاف في الترجمة ، راجع :

حافظ وهبة ، محسن عاماً في جزيرة العرب ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ط ٥ ، ص ٣٢١ - ٣٢٢ .

(٣٦) نوهم عدم وجود علامات ولقب باللغة العربية ناشئة عن قلة معرفة كوكس ب تلك اللغة .

IOR, R/15/5/25, No. 3800, from Sir P. Cox, to D.C.P.O., Beersheh, dated 27/12/1915. (٣٧)

IOR, R/15/5/25, No. -, from Sir P. Cox, Beersheh, to Mr. A. Grant, For. Sec. to the Gov. (٣٨)

of In. For. and Pol. Dep., Delhi, dated 3/1/1916.

(٣٩) وهبة ، المرجع نفسه ، ص ٢٥٣ .

Dr. Iqbal, S.M., Emergence of Saudi Arabia, 2nd. Edit., New Delhi, 1978, p. 73. (٤٠)

● مصادر البحث ●

أ - الوثائق المنشورة :

IOR, R/15/5/25:

No. 5-7 of 1914, from Captain W.H. Shakespeare, Political Officer on Special Duty, to the Pol. Res. in the P.G., dated 7/12/1914.

No. CF = 804, from Knox, on Special Duty, Bushire, to Pol. Agent, Kuwait, dated 31/12/1914.

No. 1494, from Knox, Bushire, to Foreign, Delhi, dated 31/12/1919.

No. -, from Sir P. Cox, Qurna, to the Sec. to the Gov. of In. in the For. and Pol. Dep., Delhi, enclosure No 5. 1 and 2.

No. 6-13 of 1915, from Captain W.H. Shakespeare, Pol. Off. on Special Duty, to Pol. Res. in

the P. G., Basrah, dated 4/1/1915, with enclosure.

No. 69-B, from Sir P. Cox, Basrah, to Foreign, Delhi, dated 17/1/1915.

No. 105-B, from Resident, Basrah, to Foreign, Delhi, dated 23/1/1915.

No. 336-B, from Sir P. Cox, Basrah, to Foreign, Delhi, dated 24/2/1915.

No. 246-DS, from Foreign, Delhi, to Sir P. Cox, Basrah, dated 27/2/1915.

No. 1030-S, from Viceroy to Sec. of St. for In., London, dated 7/10/1915.

No. 1063-S, from Foreign, Simla, to Cox, Basrah, dated 29/10/1915.

No. 65-C, from Keyes, Bahrain, to Sir P. Cox, Basrah, dated 4/12/1915.

No. -, from Sir P. Cox to Mr. A. Grant, For. Sec. to the Gov. of In. in the For. and Pol. Dep., Delhi, dated 3/1/1916, with two enclosures.

No. 3500, from Sir P. Cox to D.C.P.O., Basrah, dated 27/12/1915.

IOR, L/P + S/10/463, from Viceroy to India Office, London, dated, 3/11/1914.

ب - مراجع باللغة العربية :

- ١ - تركي بن محمد بن سعود الكبير ، علاقة بريطانيا بالملك عبد العزيز آل سعود ١٩٠٢ - ١٩٢٥ ، في الدارة ، العدد الرابع ، السنة الحادية عشرة ، رجب ١٤٠٦ - مارس ١٩٨٦ م .
- ٢ - حافظ وهبة ، خمسون عاماً في جزيرة العرب ، ط ٥ ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .
- ٣ - عاتق السعدون ، العلاقات بين نجد والكويت ١٩٠٢ - ١٩٢٢ م ، الرياض ، ١٩٨٣ م .
- سر رحلة السيد طالب القتب إلى نجد ، في الخليج العربي ، السنة الخامسة عشر ، انجلد التاسع عشرة ، العدد الأول ، ١٩٨٧ م .
- ٤ - عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، السلام البريطاني في الخليج العربي ، الرياض ، ١٤٠٢ هـ .
- ٥ - مكي شبكة ، العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى ، بيروت ، ١٩٧٠ م جزئان .

ج - مراجع باللغة الإنجليزية :

- 1 - Hawarth, D., The Desert King, Beirut, N.D.
- 2 - Iqbal, S.M., Emergence of Saudi Arabia, 2nd. ed., New Delhi, 1978.
- 3 - Troeller, G., The Birth of Saudi Arabia, London, 1976.

● المختصرات ●

Pol. Res. in the P.G. = Political Resident in the Persian Gulf.

Sec. to the Gov. of In. in the For. and P. Dep. = Secretary to the Government of India in the Foreign and Political Department.

Sec. of St. for In. = Secretary of State for India.

D.C.P.O. = Deputy Chief Political Officer.

IOR = India Office Records (London).